العرب
السبت 2021/05/15
السنة 43 العدد 12059

مكالمة هاتفية تكفي إسرائيل لهدم مباني غزة

صواريخ تحذيرية تنذر السكان بالخروج قبل الضربة الكبرى

يتعرض قطاع غزة إلى غارات إسرائيلية متواصلة منذ الاثنين الماضي على يد القوات الإسرائيلية. وفيما يستمر القصف عنيفا باتجاه القطاع الذي يردّ بدفعات من الصواريخ باتجاه المدن والبلدات الإسرائيلية لليوم الرابع منذ انطلاق النزاع الذي تسبب بمقتل أكثر من مئة فلسطيني، يكشف تقرير لرويترز أن الصراع في غزة يدار منذ سنة 2014 بمكالمة هاتفية. ويرى هذا التقرير أن تل أبيب تحذر السكان بمكالمة هاتفية قبل توجيه صواريخ تحذيرية للخروج من منازلهم تمهيدا للضربة الكبرى، بينما يقول سكان غزة اليائسون إن الإنذار الإسرائيلي ليس أمرا شائعا، حيث أن الإجراءات الإسرائيلية عشوائية وتعاقب من خلالها المدنيين أيضا.

عيد حزين

نضال المغربي ودان وليامز

غزة/القدس - كان حارس العقار يتحدث على هاتفه المحمول بتركيز شديد وهو يتحرّك ذهابا وإيابا في أحد الشوارع الهادئة بقطاع غزة. وفي مقطع فيديو صوره أحد المارة، لم يبد على جمال نسمان أي ذعر رغم أن ما كان يسمعه على الطرف الآخر في غاية الخطورة.

وكشف نسمان في تصريحات لوكالة رويترز في وقت لاحق أن ضابطا إسرائيليا كان يبلغه مسبقا بتحذير بأن المبنى المؤلف من 13 طابقا الذي يحرسه سيُستهدف في ضربة جوية، فيما تقول إسرائيل إن نشطاء حركة المقاومة الإسلامية (حماس) يستخدمون المبنى.

وفي ظل أعنف تصعيد في القتال بين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ 2014، يمثل ما قاله نسمان خلال مكالمة الثلاثاء الماضي، نظرة فاحصة توضح كيف يخوض الجانبان صراعاتهما على الأقل في البعض من الأحيان.

> الجيش الإسرائيلي يقوم بإجراء مكالمة ويطلب من السكان إخلاء المبنى ثم يشرع في إطلاق الصواريخ الصغيرة كتحذير أخير

وواصل حديثه الهاتفي متسائلا "كم يلزمك من الوقت.. هل أمكث أقل ساعتين أو ثلاثة.. هل أذهب عند البرج ولا أدع أحد يأتي؟".

عندئذ يميل عليه رجل ليستمع إلى الحوار الدائر. ويقول نسمان (67 عاما) وهو أب لثمانية أطفال "حاضر. ستقومون بتوجيه ضربتين، ثم ستقومون بضرب البرج". ثم يتابع "حسنا سأغادر المبنى الآن."

وأُخلي المبنى الذي كان يضم شققا سكنية ومكاتب تابعة لحركة حماس، وقالت إسرائيل إنها تشمل عمليات استخباراتية وعسكرية. وأظهرت لقطات مصورة كيف ضربت صواريخ صغيرة أولا المبنى في حي الرمال بمدينة غزة ثم دوي الانفجار وانهار المبنى. وبعد ساعات من تدميره، أكدت إسرائيل أنها وجهت تحذيرا مسبقا للمدنيين بالمغادرة.

لكن ليس هذا ما يحدث دائما عندما تضرب إسرائيل ما تعتبره هدفا عسكريا.

وتقول إنها تبذل قصارى جهدها للحفاظ على حياة المدنيين وتتهم حماس، الجماعة التي تحكم غزة والتي تعتبرها منظمة إرهابية، باستخدام مناطق مدنية لشن عمليات، مثل التخطيط لهجمات أو إطلاق صواريخ على البلدات والمدن الإسرائيلية.

ويقول سكان غزة وفلسطينيون آخرون إن الإجراءات الإسرائيلية عشوائية وتهدف إلى معاقبة المدنيين وليس النشطاء فحسب. ويقولون إن الغالبية العظمى من المواقع تعرضت للقصف دون سابق إنذار.

لكن الحوار الذي دار على الهاتف المحمول بين نسمان والضابط الإسرائيلي والذي سبق الضربة على برج حي الرمال أصبح سمة أكثر شيوعا للصراع منذ التصعيد في غزة عام 2014، حيث يقوم الجيش الإسرائيلي بإجراء مكالمة ويطلب من السكان إخلاء المبنى ثم يشرع في إطلاق الصواريخ الصغيرة كتحذير أخير قبل ضربة كبرى تحيله إلى ركام.

وأوضح مسؤول إسرائيلي طلب عدم الكشف عن هويته "نختار رؤوسا حربية تملك القوة المميتة الضرورية لقصف من يتعيّن قصفهم"، مضيفا أن الضربات يسبقها استخبارات دقيقة.

وأضاف "الصواريخ التحذيرية تستخدم أيضا ضمن تنبيهاتنا للسكان بالخروج مسبقا"، مشيرا إلى أن حماس تحول المباني إلى أهداف مشروعة.

وكشفت مقاطع صورها سكان باستخدام هواتف ذكية أو سجلها الجيش الإسرائيلي أو وسائل إعلام أن بعض الانفجارات تكون محكومة داخل شقة واحدة أو تؤدي إلى هدم برج بينما تظل المباني المجاورة سليمة.

لكن في حالات أخرى تظهر مقاطع يبثها التلفزيون مبانيَ سكنية أو منازل في غزة تهدمها أو تدمرها انفجارات سواء نتيجة قصف مباشر أو الضرر الناتج عن القصف، فضلا عن سقوط قتلى ومصابين يجري نقلهم.

وكتب كينيث رود المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووتش على تويتر "حتى بافتراض، كما تزعم الحكومة الإسرائيلية، أن البرج السكني المؤلف من 13 طابقا في غزة يضم مكتبا تستخدمه القيادة السياسية لحماس، كيف يكون متناسبا أن تدمر ضربة جوية إسرائيلية المبنى بأكمله؟".

ووصف جيورا أيلاند، الجنرال السابق في الجيش الإسرائيلي ومستشار الأمن القومي المباني المرتفعة المستهدفة في غزة بأنها أصول مهمة لحماس، قائلا إن استهدافها "قانوني بالتأكيد بل وإلزامي لبلد يريد إنهاء حرب".

وقالت شيمريت مائير المعلقة الإسرائيلية على الشؤون العربية إن بعض المباني السكنية التي تدير حماس عملياتها منها هي أيضا مساكن لفلسطينيين أثرياء، وعندما يجري تدميرها فإن هذا يزيد الضغط على حماس.

وأضافت "هذا يشكل ضغطا من المستحيل تقريبا أن تستطيع حماس مواجهته"، مشيرة إلى المبنى السكني في حي الرمال كمثال.

وداخل إسرائيل قصفت صواريخ أصغر انطلقت من غزة نطاقا يضم مواقع مدنية، وإن كانت منظومة القبة الحديدية المضادة للصواريخ أسقطت الكثير منها.

وقال مسؤولون طبّيون فلسطينيون إن 119 على الأقل قتلوا في غزة، بينهم 31 طفلا و19 امرأة، وأصيب 830 آخرون في الأعمال القتالية الحالية. وذكرت السلطات الإسرائيلية إن عدد القتلى في إسرائيل بلغ ثمانية وهم جندي كان يقوم بدورية على حدود غزة وستة مدنيين إسرائيليين بينهم امرأة مسنة سقطت في طريقها إلى ملجأ اليوم الجمعة وطفلان وعامل هندي.

وصباح الأربعاء قالت نوال خضر إن إسرائيل قصفت شقتين في الطابق الأرضي بمبنى سكني في وسط غزة تقيم هي في الطابق الحادي عشر منه.

وأضافت نوال (53 عاما) "لم نتلق أي تحذير إلى حد الآن"، وذكرت أن والدة زوجها تعالج في المستشفى بعد استنشاق دخان ناتج عن الانفجار.

وأردفت "في لحظة تشعر بأمن في منزلك، وفي لحظة أخرى حياتك تتغير.. هكذا تريد إسرائيل غزة".

الشيشانيون في فرنسا: إما مدانون بجرائم أو متهمون بالإرهاب

باريس - يشعر الشيشانيون الذين يشكلون مجتمعا صغيرا في فرنسا أنهم يتعرضون لعقوبة جماعية، إذ أنهم منذ أشهر هدف مميز للسلطات التي تبذل كل ما في وسعها لطرد الأجانب الذين تشتبه بأنهم متطرفون.

خلال ستة أشهر، أثار حدثان ذهول عشرات الآلاف من الروس من أصل شيشاني الذين يعيشون على الأراضي الفرنسية، أولهما قتل المدرس صامويل باتي في 16 أكتوبر 2020 على يد لاجئ شيشاني شاب. وقال وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان في ذلك الوقت إنه يريد تسريع عمليات طرد هؤلاء المواطنين وتوجه إلى موسكو لمناقشة الإجراءات.

بعد ذلك، في التاسع من أبريل جرى إبعاد محمد غادايف إلى روسيا في عملية أثارت الكثير من الجدل. وغادايف شخصية معروفة في فرنسا ومعارض كبير للزعيم الشيشاني رمضان قديروف الذي يحكم الجمهورية الواقعة في القوقاز بقبضة من حديد.

منذ إرسال هذه الإشارة السياسية، تحدث وزير الداخلية عن تسريع الإجراءات، وزيادة "لم نشهدها من قبل" في عمليات سحب صفة اللاجئ من الأجانب الذين يشتبه بأنهم متطرفون أو أدينوا بالإخلال بالنظام العام، ما يمهّد الطريق لطردهم.

في المجموع سُحبت 147 تصريحا في الأشهر الثلاثة الماضية وهو عدد أكبر بكثير مما كان في عام 2020 بأكمله للأسباب نفسها ولم يتجاوز المئة.

وأكثر المتأثرين بهذه الإجراءات هم الشيشانيون حسب الأرقام الرسمية، إذ أن 23.1 في المئة من 312 عملية سحب تصريح لأسباب مختلفة في 2020 تعلقت برعايا روس معظمهم من الشيشانيين، بفارق كبير عن جميع الجنسيات الأخرى وعن أكثر طالبي اللجوء في فرنسا عددا وهم الأفغان الذين بلغت نسبة المشمولين بها منهم 5 في المئة.

وأوضح جوليان بوشيه المدير العام للمكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية (أوفبرا) أنهم إما أشخاص مدانون بجرائم أو جنح في فرنسا "وإما أشخاص لم تتم إدانتهم ولكن هناك أسبابا تدعو إلى الاعتقاد بأنهم يمثلون تهديدا لأمن الدولة".

وأضاف مدير هذه الهيئة المكلفة بمنح وسحب الحماية أنه "في هذه الحالة تأتي التقارير من أجهزة الاستخبارات".

وأكد أن الشيشانيين يمثلون "جزءا كبيرا من الملفات التي تحال إلينا في مجال أمن الدولة ومكافحة التطرف".

وتقول وزارة الداخلية الفرنسية إن المواطنين الروس يشكلون 12 في المئة من الأجانب الذين لديهم إقامة قانونية والمدرجين على قائمة الإسلاميين المتطرفين ضمن معطيات إدارة منع التطرف ذي الطابع الإرهابي.

وعبر شامل ألباكوف المتحدث باسم جمعية الشيشان في أوروبا عن أسفه لأنه "منذ الهجوم على صامويل باتي تغير كل شيء. لدينا انطباع بأننا نحاكم بسبب أصلنا.. صرنا كلنا مذنبين بسبب فعل دنيء ارتكبه شخص واحد".

وتحدث عن قسوة "لا تطاق" تستند في أغلب الأحيان إلى ما يُسمى "مذكرات بيضاء" صادرة عن أجهزة الاستخبارات، لا يُكشف عن مضمونها ولا يمكن الاعتراض عليها. وقال "أمام هذا، لا نستطيع أن نفعل شيئا".

وتأتي القسوة الفرنسية تجاه الشيشانيين في إطار حملة أوروبية لتقويض كل الحركات أو المجموعات التي تشكل خطرا إرهابيا أو تلاحقها شبهات أمنية. ففي ألمانيا على سبيل المثال تتعرض السلطات لضغوط لحظر تنظيم الذئاب الرمادية التركي المتطرف إحدى أذرع أردوغان المتطرفة أسوة بفرنسا.

وكانت الحكومة الفرنسية قد حلت تنظيم الذئاب الرمادية مؤخرا بتهمة إثارة التمييز والكراهية والضلوع في أعمال عنف.

ويواجه شيشانيو فرنسا الخطر ذاته، واعتبر المحامي فرانك شومان الذي يدافع عن العديد من الشيشانيين المهددين بالترحيل خارج فرنسا "إنه أمر مقلق جدا".

وأضاف "إنه خروج عن دولة القانون. نريد مكافحة الميول الإسلامية في البلاد واتخاذ إجراءات ضد العناصر المتطرفة، هذا أمر طبيعي (...)، لكن لا أريد أن يتم ذلك عبر انتهاك مبادئ أساسية".

وصدر بحق موكله إسماعيل ت. الذي يخضع للإقامة الجبرية في مدينة نيس بجنوب شرق فرنسا، أمر بالإبعاد منذ قرار لجنة تنظر في عمليات الطرد في 18 يناير.

وهذا الأمر صدر قبل أن يقرر مكتب حماية اللاجئين الذي ما زال يفترض أن يبت في المسألة، سحب الحماية الممنوحة له.

ويبدو الرجل الشيشاني الذي لجأ إلى فرنسا في 2012 قلقا بشكل واضح.

ورد عبر مترجم "أي متطرف؟ عمري 50 عاما ولدي أربعة أطفال عليّ تربيتهم. إذا كنت مذنبا، أريد أن أحاكم حسب القوانين الفرنسية".

ولم يتم كشف مضمون "المذكرة البيضاء" المتعلقة به، لكن السلطات تتهمه خصوصا بوضع منشورات على إنستغرام "معظمها ذات طابع إسلامي وحتى يشجع على القتال".

يقول المحامي شومان بحزن إن "ملفه غير مترابط إلى درجة أنه لم يبرر إحالته للنيابة".

وإسماعيل ت. ليس حالة استثنائية. فقد وجدت جمعيات ومنظمات غير حكومية في الواقع حوالي عشرين شيشانيا عالقين بين طرفي هذه الكماشة في فرنسا.

أحد هؤلاء هو عمر -اسم مستعار- عمره (45 عاما) وهو أب لسبعة أطفال ولاجئ منذ 2004.

بعد 17 عاما وفي منتصف مارس سحب مكتب حماية اللاجئين منه هذه الحماية مع أن سجله العدلي نظيف.

وتحدث المكتب عن معلومات "تتعلق بقربه من الشبكة الإسلامية الجهادية في فرنسا" و"دعمه جماعة إمارة القوقاز" ما يجعله يشكل "تهديدا خطيرا لأمن الدولة".

جيرالد دارمانان

باريس تريد تسريع عمليات طرد هؤلاء المواطنين

وقال هذا العامل الذي يعيش في ستراسبورغ في تصريحات صحافية "صُدمت. هذه أمور لا يمكنهم توريطي فيها ولم أفهم (...) فأنا أبتعد عن المتطرفين".

وبرأيه فإن "كل المآخذ صيغت بشكل افتراضي (...). أنا متهم بمصادقة إمام أصبح متطرفا لكنني لا أعرف حتى من هو".

وأكد المدير العام للمكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية أن "التزام اليقظة والتحرك إزاء هذه القضايا المتعلقة بالنظام العام يعني حماية السكان وكذلك حماية حق اللجوء".

ومع ذلك لا يتم طرد كل هؤلاء الأشخاص بشكل تلقائي ولا يمكن ترحيلهم.

وأوضح جوليان بوشيه بالقول "عندما يتم سحب الوضع (...) لا تزول بالضرورة المخاوف التي مُنح الشخص الحماية على أساسها".

الشيشانيون في فرنسا يتعرّضون لعقوبة جماعية